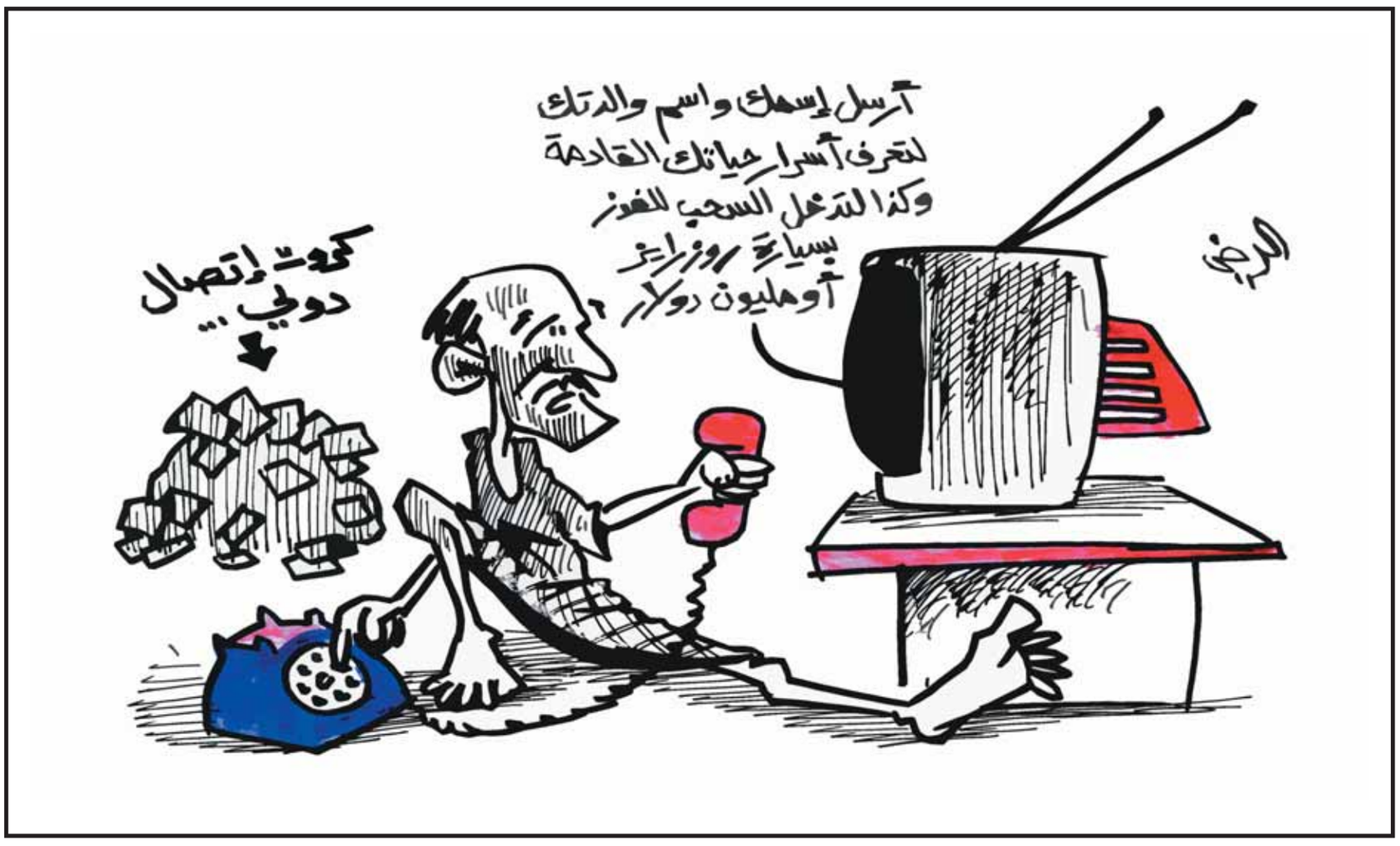

جمال حسن

تضامناً مع الجيش

يواجه الجيش اليمني منذ سنوات حملات منظمة لتدميره، يتساقط جنود وضباط قتلى بصورة يومية ضمن هجمات، إما يشنها القاعدة، أو مسلحون حوثيون، أو مسلحون من أي نوع. خلال الفترة السابقة أراد النظام السياسي المستبد أن يصنع قطيعة بين الشعب وقواته المسلحة. فهناك دائماً علاقة ملتبسة مع الجيش، حتى أن الوعي الوطني والشعبي صار مفرغاً من أهميته. والسؤال كيف يمكن لأن يكون لوطن نوع من السيادة، أو نوع من الخضوع لمؤسسة الدولة دون وجود جيش وطني قوي. حتى أن الهفوة التي وقع بها كثير من الحركات الشعبية في الوطن العربي، أو ما عُرف بالربيع العربي، هو تلك القطيعة مع الجيش. إذ اعتبروا الجيش إما قوات تنتمي للرئيس أو للعائلة. وهذه الأخطاء العميقة توفرت في الوعي اليمني، حيث أن وحدات من الجيش صارت عرضة لمحاصرة ميليشيات قبلية، وعرضة للسقوط. وكان السؤال أين ستذهب أسلحة الوحدات العسكرية تلك، وفي حال سقوطها فإن ذلك سيعني تعزيز سيطرة قوى غير نظامية. ربما تأسس هذا الوعي من عداء غير مستوعب للنظام السياسي، أعتبر هذا الجيش هو درع الأمان للنظام.

وانحسرت بصورة عامة عدة مفاهيم، فهذا الجيش بالأساس مما يتكون. هل هو فقط محصور على انتماءات محددة للانخراط فيه، أو أنه مستوعب من كافة الفئات اليمنية. بصرف النظر عن توزيع القيادات العسكرية. إلا أن هذا الجيش هو أيضاً عنصر رئيسي لتأسيس حماية للسيادة الوطنية.

إذن هذه القطيعة يتحملها ليس فقط النظام السياسي الذي حكم ثلاثة عقود، بل كذلك الخطاب الذي تأسست عليه معظم الحركات السياسية المختلفة. سواء تلك الإسلامية أو اليسارية. كما أن هناك مسائل تتعلق بثقافة عامة ساهمت في خلق قطيعة بين الجيش والمجتمع، تتعلق بالأوضاع العامة والقيم السائدة التي نخرت المجتمع. فاحتواء الجيش كمنظومة ضاربة افترض من خلالها الحاكم أنها مكفولة بحماية رئاسته، على حساب الحق السياسي العام، والحقوق الأخرى، أيضاً خلق نوعاً من التباعد. وهذه الأنظمة أثبتت فشلها في حشد المجتمع أمام ما يواجهه من مخاطر. فبروز تنظيم القاعدة، وميليشيات الحوثي التي تهدف لخلخلة السيطرة الحكومية، لم تخلق رأياً عاماً قوياً ضدها، بل كان هناك إما تغاضي أو تراخ من جانب واسع، أو تعاطف من البعض. فالجميع مستعد للاقتناع بأن كل ذلك هو الأعيب السلطة. إذ تحول المواطنون غير معنيين بالشأن العام، ومتقوقعين في ظروف حياتهم الصعبة.

فالحركات الإسلامية اتخذت طريقاً أكثر استدعاء للعنف والمواجهة. واعتبرت تدمير الجيش هو الطريق الأسهل للسيطرة على الحكم. والسؤال: هل نحن في الطريق لانهيار بنية وشكل الدولة الوطنية. حتى وإن كانت في اليمن ضعيفة، إلا أنها مع ذلك مهددة بالذهاب إلى سيناريوهات مريعة. فتعزيز سيطرة الميليشيات العقائدية، فهي نذير مخيف لتوليد حروب طائفية.

وسيطرة الجماعات المسلحة العقائدية سيتأسس على خلق بؤر طائفية أو حوافز لصراعات عميقة تُقسم المجتمع. فما فعله الفساد المالي والاجتماعي خلال عقود افرز تلك الجماعات. إذ أن المجتمعات تعبر عن نفسها بالالتفاف ضمن تعابير ذات فعالية. فمناهضتهم تصبح قابلة لأي استقطاب ذو فعالية وتأثير. وهذا ما حدث عندما انتشر الخطاب اليساري، رغم انه كان يعتبر جديداً ودخيلاً على ثقافة المجتمع ووعيه، أما اليوم فإن استقطاب الإسلام السياسي، يسعى لتأكيد وجوده ليس فقط على مستوى الشارع، بل في الوصول إلى الدولة، وهو مستعد على ترويض كافة أشكال ممارساته بالتوازي مع تشريع ديني هو صار ممثلاً لها.

وإذا تحقق لتلك الميليشيات ما أرادت فمعنى ذلك، أننا سنخسر أهم مؤسسة وطنية يمكن لها، بكل سلبياتها الموجودة، أن تحافظ على الشكل الوطني. فهل نتخلى عن الجيش لمصلحة ميليشيات عقائدية.

كل يوم يُستباح دم الجندي اليمني، ويتعرض للموت، بينما الخطاب السياسي بكل ميوعته لا يساوي شيئاً أمام دم جندي. لقد تضامنت الأحزاب والإعلام، ومنظمات الحقوق والمجتمع المدني، مع كافة أشكال التفاعلات السياسية في المجتمع، حتى انها تضامنت أحيانا بمتورطين في التعامل مع القاعدة، أو حتى مدافعين عن ميليشيات متمردة وطائفية، وكانوا في محنتهم يستحقون هذا الدعم، بصرف النظر عن رؤاهم، لكنها اليوم لا تشكل رأياً قوياً لتدافع عن الجيش.

وكأن الجيش ليس فيه أبي أو ابني، عمي أو خالي، أو حتى صديقي. ليس فيه ابن قريتي أو ابن الحي مواطني اليمني. على الأقل لنفكر بمصالحنا الشخصية، ليست تلك المتعلقة بما نكسبه اللحظة، أو بذهن التاجر الذي لا يرى أكثر من ربح يومه. لماذا نخذل الجيش، ونحن في أمس الحاجة إليه، هذه اللحظة. إذ أن تدميره سيجعلنا تحت رحمة الجماعات المسلحة، سنخسر حتى الشكل الوطني الذي كنا نريد إعادة بناءه في مشهد متجدد وحديث. لا وجود لدولة حديثة بدون جيش. ونحن ليس سويسرا.

عارف الدوش

ممنوع الفشل أو إعادة إنتاج النظام

كان العالم من حولنا يعلن لنا جميعاً سلطة ومعارضة في ذروة الصدام والمواجهة بالفم المليان أن الفشل في اليمن ممنوع وعندما تحركت آلة القمع والدمار والقتل اليومي وواجه، شباباً وشابات ونساءً ورجالاً القتل ببسالة وقدموا التضحيات كانت كلما زادت آلة القتل شراسة زاد معها الناس استبسالاً في الميادين العامة والشوارع.

عندها جاء العالم إلينا بوساطات ومبادرات وتهديد ووعيد بأن الحرب والفشل في اليمن ممنوع لأسباب كثيرة أهمها، عدم موافقته أن تتحول بموقعها الجيوستراتيجي الهام إلى كارثة بالنسبة لمصالح العالم والأمن الإقليمي والدولي.

وكان واضحاً أن القوى التي تريد السير نحو العنف ستكون مرفوضة من قبل العالم كله لأن سلمية الفعل الثوري في ساحات وميادين اليمن عرت القوة الغاشمة وأبطلت مفاعليها، فلم يكن أمام القوة والعنف غير الرضوخ فمنها من استأنس بثورة التغيير وأصبح جزءا منها ومنها من خشي المواجهة وخسارة كل شيء دفعة واحدة فلجأ غالى الحيلة وملخصها القبول والتوقيع والمشاركة تمهيداً لإفراغ المضمون والمحتوى أو الانقضاض في وقت لاحق أيهما سيؤدي الغرض.

والمهم لدى قوى تسلطت وتحكمت بالبلاد والعباد وامتلكت الثروات وتواجدت في ساحات ما كان لها التواجد فيها لولا مشاركتها الفاعلة والرئيسية في إضعاف قوى وأطراف أخرى وهي اليوم تجتهد ومستعدة لعمل أي شيء بشرط أن لا يمس التغيير مصالحها ولا يضعف ساحات تواجدها ولو حتى بالوقوف ضد نفسها دون أن تدرك ذلك.

وهذه القوى لا تصنف بطرف محدد وإنما هي مجتمعة عبارة عن توجه ومصالح تريد أن لا يكون التغيير عميقاً وجذرياً وأن يكون تغييراً للشخوص وليس لأدوات وأساليب العمل ومن هنا ندرك كيف تغيرت شعارات الثورة والتغيير من " تغيير النظام " إلى " تغيير الرئيس والعائلة " وجرى تبادل اتهامات وتسريبات وتصريحات تفيد أن للتغيير حدوداً وخطوطاً حمراء وصفراء وغبراء وأنه محبذ ومقبول على مقاسات محددة.

فعندما انتقل اليمنيون من العنف الدموي والتلويح بتصعيد العنف إلى طاولة الحوار برعاية إقليمية ودولية هلل الجميع أن اليمنيين صنعوا المعجزة وجنبوا بلادهم الحرب الأهلية، وقبل أن يختتم اليمنيون حوارهم الوطني الذي يشرف عليه كبار العالم أو ما اصطلح على تسميتهم بسفراء الدول العشر أو المجتمع الدولي ممثلا بمجلس الأمن والإقليمي بمجلس التعاون الخليج ظهرت تباينات واختلافات تتعلق بحلول القضايا العالقة " القضية الجنوبية وشكل الدولة وكيفية التنفيذ " كادت تعصف بسفينة الحوار.

وبدا هنا واضحاً أن اليمنيين يعيدون إنتاج الصراع بشكل جديد يكاد معه أن يتحول إلى صراع من نوع آخر تتداخل فيه الجغرافيا بالمذهبية والطائفية لتفرز مراكز قوى في طور التشكل وأخرى ترى أنها يمكن أن تتضخم من خلال القوة وامتلاك مزيد من السلطة والجبروت والسلاح والأنصار والأرض وهنا بدت الصورة وكأن اليمنيين ينشئون أوطاناً متحاربة ولا يحلون مشاكل وطن يحارب بعضه بعضا.

ويتحدث سياسيون مخضرمون أن المطلوب تشجيع الأطراف اليمنية التي شاركت في مؤتمر الحوار الوطني لخلق شراكة وطنية فاعلة ومسؤولة تقوي الإرادة الشعبية وتدعمها من خلال تحجيم القوى المتغولة وعدم السماح بضرب ومحاصرة واستبعاد وإزاحة أي طرف مهما كان وتحت أي مبرر والعمل بجدية من أجل تعزيز قدرات المشاركة السياسية والاجتماعية للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والشباب والمرأة وكل فعاليات المجتمع لا إضعافها تنفيذاً لمخرجات الحوار الوطني.

ومن هنا يصبح الرهان الأول هو على إنجاح عملية التغيير وليس على إزاحة طرف أو أطراف من العملية السياسية توطئة لاحتكار القرار السياسي والسلطة ويكون الرهان الثاني على حل القضايا الكبرى العالقة حلا ينتج شروطا تساعد على حل المشكلات وليس تعقيدها بالتحليق حولها والمراوغة بوهم خلق البديل الذي ربما يعزز صراعا ولا يحل جذر القضية.

لقد تنفس اليمن وقواه السياسية بالجلوس على طاولة الحوار الوطني الشامل وجاءت مخرجات الحوار بمثابة الحد الأدنى المطلوب والمقبول من قبل الجميع وإن كانت هناك ملاحظات فهي تتعلق بآليات التنفيذ ويمكن مراجعة ما هو عليه ملاحظات فليس هناك ثبات وصنمية ومقدس لا يمس في العمل السياسي، فالتجريب ومؤشرات النجاح أو الفشل هي ما تحكم مفردات وأساليب العمل السياسي وليس " التكعيف" أو فرض الأمر الواقع حتى وإن كانت الطريق ستخلق أكواما من المشكلات والعراقيل.

فما هو واضح وجلي أن مخرجات الحوار والعملية السياسية منذ أن تدخل المجتمعين الإقليمي والدولي ستفضي إلى عقد اجتماعي جديد يرتكز على التوافقية السياسية لبناء دولة يمنية اتحادية ديمقراطية حديثة ونظام سياسي واجتماعي يختلف تماماً عن سابقه لا مجال فيه لاستعارة أساليب وأدوات وشروط الحكم السابق فيما يتعلق بالعامل مع أطراف العمل السياسي في البلاد لأن ذاك سيعني إقصاء وإزاحة لأطراف سياسية فاعلة مما يعني فتح أبواب للصراع وتراكم المشكلات من جديد

وأخيراً: إن ما يراه أي عاقل اليوم من صراع واستعداد للحسم خارج مفردات ومقررات الحوار الوطني عن طريق الترهيب والترغيب والقوة متعددة الأنياب والمخالب " السلاح والمال " بما في ذلك مخالب القرار الدولي 2140 الخاص بالمعرقلين الذي يمكن أن يساهم في تضييق الهوة لا توسيعها بما يخدم هيبة الدولة وتكريس وتعزيز سيادة القانون تمهيداً لبناء الدولة اليمنية الاتحادية الديمقراطية الجديدة أو الحديثة.

عارف الدوش

ممنوع الفشل أو إعادة إنتاج النظام

كان العالم من حولنا يعلن لنا جميعاً سلطة ومعارضة في ذروة الصدام والمواجهة بالفم المليان أن الفشل في اليمن ممنوع وعندما تحركت آلة القمع والدمار والقتل اليومي وواجه، شباباً وشابات ونساءً ورجالاً القتل ببسالة وقدموا التضحيات كانت كلما زادت آلة القتل شراسة زاد معها الناس استبسالاً في الميادين العامة والشوارع.

عندها جاء العالم إلينا بوساطات ومبادرات وتهديد ووعيد بأن الحرب والفشل في اليمن ممنوع لأسباب كثيرة أهمها، عدم موافقته أن تتحول بموقعها الجيوستراتيجي الهام إلى كارثة بالنسبة لمصالح العالم والأمن الإقليمي والدولي.

وكان واضحاً أن القوى التي تريد السير نحو العنف ستكون مرفوضة من قبل العالم كله لأن سلمية الفعل الثوري في ساحات وميادين اليمن عرت القوة الغاشمة وأبطلت مفاعليها، فلم يكن أمام القوة والعنف غير الرضوخ فمنها من استأنس بثورة التغيير وأصبح جزءا منها ومنها من خشي المواجهة وخسارة كل شيء دفعة واحدة فلجأ غالى الحيلة وملخصها القبول والتوقيع والمشاركة تمهيداً لإفراغ المضمون والمحتوى أو الانقضاض في وقت لاحق أيهما سيؤدي الغرض.

والمهم لدى قوى تسلطت وتحكمت بالبلاد والعباد وامتلكت الثروات وتواجدت في ساحات ما كان لها التواجد فيها لولا مشاركتها الفاعلة والرئيسية في إضعاف قوى وأطراف أخرى وهي اليوم تجتهد ومستعدة لعمل أي شيء بشرط أن لا يمس التغيير مصالحها ولا يضعف ساحات تواجدها ولو حتى بالوقوف ضد نفسها دون أن تدرك ذلك.

وهذه القوى لا تصنف بطرف محدد وإنما هي مجتمعة عبارة عن توجه ومصالح تريد أن لا يكون التغيير عميقاً وجذرياً وأن يكون تغييراً للشخوص وليس لأدوات وأساليب العمل ومن هنا ندرك كيف تغيرت شعارات الثورة والتغيير من " تغيير النظام " إلى " تغيير الرئيس والعائلة " وجرى تبادل اتهامات وتسريبات وتصريحات تفيد أن للتغيير حدوداً وخطوطاً حمراء وصفراء وغبراء وأنه محبذ ومقبول على مقاسات محددة.

فعندما انتقل اليمنيون من العنف الدموي والتلويح بتصعيد العنف إلى طاولة الحوار برعاية إقليمية ودولية هلل الجميع أن اليمنيين صنعوا المعجزة وجنبوا بلادهم الحرب الأهلية، وقبل أن يختتم اليمنيون حوارهم الوطني الذي يشرف عليه كبار العالم أو ما اصطلح على تسميتهم بسفراء الدول العشر أو المجتمع الدولي ممثلا بمجلس الأمن والإقليمي بمجلس التعاون الخليج ظهرت تباينات واختلافات تتعلق بحلول القضايا العالقة " القضية الجنوبية وشكل الدولة وكيفية التنفيذ " كادت تعصف بسفينة الحوار.

وبدا هنا واضحاً أن اليمنيين يعيدون إنتاج الصراع بشكل جديد يكاد معه أن يتحول إلى صراع من نوع آخر تتداخل فيه الجغرافيا بالمذهبية والطائفية لتفرز مراكز قوى في طور التشكل وأخرى ترى أنها يمكن أن تتضخم من خلال القوة وامتلاك مزيد من السلطة والجبروت والسلاح والأنصار والأرض وهنا بدت الصورة وكأن اليمنيين ينشئون أوطاناً متحاربة ولا يحلون مشاكل وطن يحارب بعضه بعضا.

ويتحدث سياسيون مخضرمون أن المطلوب تشجيع الأطراف اليمنية التي شاركت في مؤتمر الحوار الوطني لخلق شراكة وطنية فاعلة ومسؤولة تقوي الإرادة الشعبية وتدعمها من خلال تحجيم القوى المتغولة وعدم السماح بضرب ومحاصرة واستبعاد وإزاحة أي طرف مهما كان وتحت أي مبرر والعمل بجدية من أجل تعزيز قدرات المشاركة السياسية والاجتماعية للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والشباب والمرأة وكل فعاليات المجتمع لا إضعافها تنفيذاً لمخرجات الحوار الوطني.

ومن هنا يصبح الرهان الأول هو على إنجاح عملية التغيير وليس على إزاحة طرف أو أطراف من العملية السياسية توطئة لاحتكار القرار السياسي والسلطة ويكون الرهان الثاني على حل القضايا الكبرى العالقة حلا ينتج شروطا تساعد على حل المشكلات وليس تعقيدها بالتحليق حولها والمراوغة بوهم خلق البديل الذي ربما يعزز صراعا ولا يحل جذر القضية.

لقد تنفس اليمن وقواه السياسية بالجلوس على طاولة الحوار الوطني الشامل وجاءت مخرجات الحوار بمثابة الحد الأدنى المطلوب والمقبول من قبل الجميع وإن كانت هناك ملاحظات فهي تتعلق بآليات التنفيذ ويمكن مراجعة ما هو عليه ملاحظات فليس هناك ثبات وصنمية ومقدس لا يمس في العمل السياسي، فالتجريب ومؤشرات النجاح أو الفشل هي ما تحكم مفردات وأساليب العمل السياسي وليس " التكعيف" أو فرض الأمر الواقع حتى وإن كانت الطريق ستخلق أكواما من المشكلات والعراقيل.

فما هو واضح وجلي أن مخرجات الحوار والعملية السياسية منذ أن تدخل المجتمعين الإقليمي والدولي ستفضي إلى عقد اجتماعي جديد يرتكز على التوافقية السياسية لبناء دولة يمنية اتحادية ديمقراطية حديثة ونظام سياسي واجتماعي يختلف تماماً عن سابقه لا مجال فيه لاستعارة أساليب وأدوات وشروط الحكم السابق فيما يتعلق بالعامل مع أطراف العمل السياسي في البلاد لأن ذاك سيعني إقصاء وإزاحة لأطراف سياسية فاعلة مما يعني فتح أبواب للصراع وتراكم المشكلات من جديد

وأخيراً: إن ما يراه أي عاقل اليوم من صراع واستعداد للحسم خارج مفردات ومقررات الحوار الوطني عن طريق الترهيب والترغيب والقوة متعددة الأنياب والمخالب " السلاح والمال " بما في ذلك مخالب القرار الدولي 2140 الخاص بالمعرقلين الذي يمكن أن يساهم في تضييق الهوة لا توسيعها بما يخدم هيبة الدولة وتكريس وتعزيز سيادة القانون تمهيداً لبناء الدولة اليمنية الاتحادية الديمقراطية الجديدة أو الحديثة.

وجهة مطر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

لوزير الاتصالات مع التحية

بداية نشكر لمعاليكم حسن مساعيكم لتحسين خدمات الاتصالات وقطاع التكنولوجيا والمعلومات في اليمن.

مع تقديرنا لجهودكم نطرح أمامكم بضعة نقاط أصبحت هاجسا مؤرقا للجمهور المستهدف من خدمات الاتصالات وهذه النقاط لا تعكس تجربة شخصية بقدر ماهي حصيلة متراكمة لرسائل وشكاوى وآراء وتساؤلات من الجمهور بشكل عام :

أولا: قمتم مشكورين بعمل تخفيضات هائلة لكن يا فرحة ما تمت، فالتخفيضات واكبها انخفاض شديد في سرعة النت ، وما كنا نسدده في الشهر صرنا ندفعه في نصف شهر جينا وأن الديمة الديمة بس قلعنا لا أقول قلبنا بابها.

ثانيا: هذه التخفيضات رافقها فتح الباب لعشرات الآلاف من الناس للاشتراك في خدمات النت وهذه خطوة جيدة عندما تكون متزامنة مع تطويرات وتحسينات تقنية للشبكة أما حين يتم تحميلها ما لا طاقة لها به من المشتركين فذلك يسبب شللا في الخدمة وتقطعات لا حصر لها خصوصا في ظل الخطوط الأرضية والنحاسية المتهالكة والنقاط المتزاحمة.

ثالثا: لا توجد أية رقابة فيما يخص شركات النت الخاصة فأسماؤها براقة وسريعة وخدماتها ابطأ من غراب نوح عليه السلام ، وإعلاناتها جاذبة وبثها شبه منعدم وعليك أن تدفع الاشتراك سواء وصلك بثها أم لا !!

إلا يفترض أن هذه الشركات ملتزمة بتوصيل الخدمة إلى المشترك أينما كان ؟!! هل توجد دولة في العالم يشترك فيها العميل بخدمة انترنت ثم يقال له الحجج .. !!

رابعا :أما يحجبوا كل شيء وألا يفتحوا كل شيء على مصراعيه والنت هذه الأيام أصبح في متناول الجميع الطفل والطفلة والمراهق والمراهقة .

كنا نشكو من حجب مواقع علمية وتفاجأنا مؤخرا بالنت اليمني يغني للجميع محل مايعجبك روح حتى أن هناك من يفتح صفحة عادية فتطلع له صفحة من حق ابليس.

خامسا : فيما يخص يمن موبايل الملاحظ أنه بعد التحسينات الأخيرة التي قامت بها الشركة أن الكرت أصبح يخلص بسرعة وهذا الكلام لا أقوله عن تجربة شخصية فقط وإنما سمعته من اناس كثير وحتى من الموظفين في الاتصالات أنفسهم.

سادسا: للأمانة وبدون مجاملة لديكم في قطاع الاتصالات والنت والموبايل كادر وظيفي متميز بكل ما تعنيه الكلمة من معنى وهؤلاء لا ينقصهم الخبرة ولا المؤهل ولا النشاط ولا التفاني وإنما يحتاجون لحقوقهم في الترقيات والمستحقات والإجازات بشكل عادل ومتساوٍ.

وفقكم الله ورعاكم شاكرين لكم سعة صدوركم
اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي
اللهم أرحم أبي وأسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين.

حسين محمد ناصر

وذلك ما ينبغي

العلاقة بين الصحافة والسلطة تحدث عنها الكثير وكتب عنها باحثون ومختصون ومنظمات ذات علاقة وما يزال الحديث والخوض فيها جاريا حتى اليوم!!

والحقيقة أنه منذ نشوء الصحافة كانت هذه العلاقة مثار جدل مستمر بل وكانت محورا هاما وأساسيا في الكثير من النظريات الصحفية وأن اتخذ وجودها هنا وهناك صورا مختلفة تارة بالتنصيص بوضوح عليها وتارة بالإشارة والتلميح!!

وفي قوانين الدولة هناك ما يشير إلى إمكانية العمل الصحفي ..هنا وضوابط هناك والحرية المقصودة بالتأكيد لا تعني التدخل في الخصوصيات الخاصة بالأفراد أو تعريضهم للتشهير وإحداث خسائر مادية أو معنوية مرتبطة بهم وكذلك تلك التي تعرض الأمن القومي للمخاطر أو تحدث شروخا في المجتمع من خلال مس السلم الاجتماعي أو تهديد التعايش العام بأمن واستقرار في إطار أنظمة وقوانين.

كل ذلك متبع وقائم في الدول المتحضرة التي لا تتسامح مع أي أفعال تمس بحقوق مواطنيها وحرياتهم وآرائهم وغيرها من ما هو مكفول لهم في دستور البلاد.

وفي بلادنا المفترض أن تكون العلاقة بين الصحافة أو قل الإعلام بشكل عام قد بلغت شيئا من التنظيم والثقة والتكامل الذي لا يحد من حقوق الصحفي، الإعلامي، الصحيفة، الوسيلة الإعلامية، ولا يصادر حقها في الحديث عن أخطاء أو ممارسات لا تتفق والقوانين والأنظمة مهما كان مرتكبها. وإذا ما عرفنا التاريخ الذي بدأت فيها الصحافة نشاطها وأعلنت وجودها فإننا نفتقد أنه يعطينا الحق في القول أن علاقتها بالسلطة ينبغي أن تكون محددة المعالم واضحة رغم اختلاف سياسات الحكومات التي تعاقبت على شؤون البلاد وأمورها منذ ذلك الزمن بما في ذلك من مصادرة وكبت وإغلاق وتشريد وسجن وضرب بالنسبة للصحفي والإعلام المناوئ لتلك السياسات والممارسات ومراكز النفوذ أما الإعلام الرسمي هو أساس هذه التناولة فإن كثيرا من القصور والنواقص لا تزال ترافق نشاطه ورسالته وقد حان الآوان للتخلص منها وتثبيت أسس جديدة لانطلاق رسالتها نحو الأفق تحكمها المعايير المهنية الناجحة ذات الأثر الإيجابي في المجتمع.

اليوم تبدو العلاقة بين الإعلام الرسمي والحكومة غير منسقة وهناك هوة كبيرة بين الجانبين حتى مع وجود الناطقين الرسميين الذين استحدثوا مؤخرا لردم الهوة بين الإعلام والحكومة!

هناك مئات الشكاوى والمناشدات والتظلمات بل والبلاغات التي تنشر في الصحف والإعلام الرسمي لا أحد يوليها أدنى اهتمام ولا تبادر الدوائر الإعلامية والعلاقات العامة في الوزارات والمؤسسات بالرد عليها كل في مجاله الأمر الذي يضعف الدور الرقابي والتنويري للصحافة والإعلام وهذا ما يشير إلى غياب المحاسبة في عمل الحكومة ووزاراتها ومؤسساتها!

إننا ندعو الدائرتين الإعلاميتين في الرئاسة ومجلس الوزراء إلى تفعيل عمل الدوائر الإعلامية التحتية في الوزارات والمؤسسات وإلزامها بالرد على الملاحظات المنشورة وخلق علاقة متينة بينها وإدارات الصحف والإعلام الرسمي وغير الرسمي خدمة للحقيقة وتعزيزاً للرسالة الإعلامية. وللحديث بقية..

الثورة
ALTHAWRAH DAILY
يومية ◻ سياسية ◻ جامعة ◻ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388